

مرسوم رقم (٦١) لسنة ٢٠١٠

بالتصديق على بروتوكول إضافي لاتفاقية تنظيم استخدام القوى العاملة بين دولة قطر وتمثلها وزارة العمل والجمهورية التركية وتمثلها وزارة العمل والضمان الاجتماعي الموقعة في ١ أبريل ١٩٨٦

أمير دولة قطر ،

نحن حمد بن خليفة آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الثالث من شهر رجب عام ١٤٣١ هجرية ، الموافق للخامس عشر من شهر يونيو عام ٢٠١٠ ميلادية ،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على بروتوكول إضافي لاتفاقية تنظيم استخدام القوى العاملة بين دولة قطر وتمثلها وزارة العمل والجمهورية التركية وتمثلها وزارة العمل والضمان الاجتماعي الموقعة في ١ أبريل ١٩٨٦ ، الموقع عليه بمدينة اسطنبول بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٧ ، المرفق نصه بهذا المرسوم ، وتكون له قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١١ / ١١ / ١٤٣١ هـ
الموافق : ١٩ / ١٠ / ٢٠١٠ م

بروتوكول إضافي
لاتفاقية تنظيم استخدام القوى العاملة بين دولة قطر وتمثلها وزارة العمل والشؤون
الاجتماعية والجمهورية التركية وتمثلها وزارة العمل والضمان الاجتماعي
الموقعة في ١ ابريل ١٩٨٦

إن حكومتي دولة قطر والجمهورية التركية ، (الطرفان)
إيماناً منهما بتعزيز التعاون المشترك بما يخدم أفضل مصالح مواطنيهما،
ورغبة منهما في تحديث أحكام اتفاقية تنظيم استخدام القوى العاملة بين دولة قطر وتمثلها وزارة
العمل والشؤون الاجتماعية والجمهورية التركية وتمثلها وزارة العمل والضمان الاجتماعي الموقعة
في ١ ابريل ١٩٨٦ (الاتفاقية) ،

فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة (١)

تقوم وزارة العمل في دولة قطر ووزارة العمل والضمان الاجتماعي في الجمهورية التركية بتمثيل
دولة قطر والجمهورية التركية في كل المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية تنظيم استخدام القوى العاملة بين
دولة قطر وتمثلها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والجمهورية التركية وتمثلها وزارة العمل
والضمان الاجتماعي الموقعة في ١ ابريل ١٩٨٦ .

المادة (٢)

يقوم الطرفان من وقت لآخر ، من خلال اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة (١٧) من الاتفاقية،
بمراجعة فرص العمل المتاحة في دولة قطر بما في ذلك المعلومات العامة المتعلقة بخطط التنمية في
دولة قطر ، وفرص العمل المحتملة بموجبها لأصناف أو مهارات عمل محددة ، والفترة المتوقعة
لفرص العمل هذه ، وتوفر الرغبة لدى مواطني تركيا للاستفادة منها.

المادة (٣)

تجتمع اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة (١٧) من الاتفاقية مرة في السنة، بالتبادل في كل من
الدولتين، كما تجتمع أيضاً عند الحاجة.



المادة (٤)

يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من العمال الأتراك ، عند انتهاء المدة المحددة لاستخدامهم بموجب عقود الاستخدام الخاصة بهم، كما يجوز لها اتخاذ إجراءات الإعادة ذاتها قبل انتهاء المدة المحددة في عقود الاستخدام في حالة انتهاء حاجة العمل لهم ، على أن تُدفع لهم في هذه الحالة الأخيرة الأجور المقررة لهم وأية حقوق أخرى مستحقة لهم عن الفترة المتبقية من عقود العمل المبرمة معهم أو وفقاً لقانون العمل في دولة قطر .

المادة (٥)


يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من العمال الأتراك إذا كان بقاؤهم في دولة قطر يتعارض مع المصلحة العامة أو الأمن الوطني للدولة ، على ألا يؤثر ذلك على الحقوق المقررة للعمل بموجب عقود العمل أو قانون العمل في دولة قطر .


المادة (٦)

يحل عقد العمل النموذجي الملحق بهذا البروتوكول الإضافي محل العقد الملحق بالاتفاقية.

المادة (٧)

يعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية ، ويسري مفعوله لنفس مدة سريان الاتفاقية، ويقوم كل طرف بإبلاغ الطرف الآخر تحريراً بإكمال إجراءاته الداخلية المطلوبة لإنفاذ هذا البروتوكول الإضافي، ويدخل هذا البروتوكول الإضافي حيز التنفيذ من تاريخ الإبلاغ الأخير .
حرر هذا البروتوكول الإضافي من نسختين أصليتين باللغات العربية والتركية والانجليزية ، ولهما نفس الحجية، وفي حالة الاختلاف بين النسخين العربي والتركي يرجح النص الانجليزي.
وقع في اسطنبول بتاريخ ١٤٣٠/٨/٢٦ هجرية، الموافق ٢٠٠٩/٨/١٧ ميلادية .


عن
حكومة الجمهورية التركية


عن
حكومة دولة قطر

**ADDITIONAL PROTOCOL TO THE AGREEMENT
CONCERNING THE ORGANIZATION OF MANPOWER EMPLOYMENT
BETWEEN THE STATE OF QATAR REPRESENTED BY THE MINISTRY OF
LABOUR AND SOCIAL AFFAIRS AND THE REPUBLIC OF TURKEY
REPRESENTED BY THE MINISTRY OF LABOUR AND SOCIAL SECURITY
SIGNED ON 1 APRIL 1986**

The Government of the State of Qatar and the Government of the Republic of Turkey (the Parties),

Believing in the consolidation of mutual cooperation in the best interests of their citizens,

Desiring to update the provisions of the Agreement Concerning The Organization of Manpower Employment between The State of Qatar represented by The Ministry Of Labour And Social Affairs and The Republic of Turkey represented by The Ministry Of Labour And Social Security signed on 1 April 1986 (the Agreement),

Have agreed as follows:


Article (1)

The Ministry of Labour of the State of Qatar and The Ministry of Labour and Social Security of The Republic of Turkey shall represent the State of Qatar and The Republic of Turkey respectively in all matters relating to the implementation of the Agreement Concerning The Organization of Manpower Employment between The State of Qatar represented by The Ministry Of Labour And Social Affairs and The Republic of Turkey represented by The Ministry Of Labour And Social Security signed on 1 April 1986.

Article (2)

The Parties shall review from time to time, through the Joint Committee referred to in Article (17) of the Agreement, the possible employment opportunities in the State of Qatar, including the general information regarding development plans in the State of Qatar, projected employment opportunities thereunder for particular labour categories or skills, the expected duration of these employment opportunities, the availability of the desire of Turkish citizens to make use of them.

Article (3)

 The Joint Committee referred to in Article (17) of the Agreement shall meet once a year, alternately in each of the two States. It can also meet when necessary.



Article (4)

The Government of the State of Qatar may take procedures to repatriate any number of Turkish workers on the expiry of their contracts of employment. It may also take the same procedures before the expiry of the duration of the contracts when the needs for the employment comes to an end, provided that in this latter case the wages of the workers and other rights accruing to them for the remaining duration of the contracts of employment concluded with them or under the Law of Labour of the State of Qatar be paid to them.

Article (5)

The Government of the State of Qatar may take procedures to repatriate any number of Turkish workers if their presence in the State of Qatar becomes contrary to public interest or the national security of the State. This shall be without prejudice to the rights accruing to the workers under the contracts of employment or the Law of Labour of the State of Qatar.

Article (6)

The Model Employment Contract annexed to the present Additional Protocol shall replace the one annexed to the Agreement.

Article (7)

This Additional Protocol, which shall be considered as an internal part of the Agreement, shall remain in force for the duration of the agreement .

Each Party shall notify the other Party in writing of the completion of it respective domestic procedures required for the entry into force of this Additional Protocol. This Additional Protocol shall enter into force on the date of the last notification.

Done in two original copies in Arabic, Turkish, and English, all of which are equally authentic. In case of difference between Arabic and Turkish, the English text shall prevail.

Signed at İstanbul on 26/08 /1430 A.H. corresponding to 17/08/2009 .



For
The Government of the State of Qatar



For
The Government of the Republic of Turkey

